

حظر

يجب عدم اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير ذي الصلة أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو الإذاعية أو الإلكترونية قبل

16 مارس 2023، 12 ظهرا بتوقيت غرينتش

(8:00 صباحا في نيويورك، 1:00 ظهرا جنيف)

الأونكتاد/صحافة/04/23/20*PR
الأصل: بالإنجليزية

الأونكتاد يدعو إلى اتخاذ إجراءات متسقة في مجال السياسة العامة لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من التكنولوجيات الخضراء

ينبغي للحكومات الوطنية والمجتمع الدولي ضمان الاتساق عبر الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة، الملكية الفكرية وتغير المناخ.

جنيف، 16 مارس 2023 - تنمو التكنولوجيات الخضراء - تلك المستخدمة لإنتاج سلع وخدمات ذات آثار كربونية أصغر - وتوفر فرصا اقتصادية متزايدة، لكن العديد من البلدان النامية قد تفوتها ما لم تتخذ الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي إجراءات حاسمة.

يحذر **تقرير الأونكتاد للتكنولوجيا والابتكار لعام 2023** الذي نشر في 16 مارس من أن عدم المساواة الاقتصادية تزايد مع جني البلدان المتقدمة معظم فوائد التقنيات الخضراء مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والسيارات الكهربائية.

"نحن في بداية ثورة تكنولوجية قائمة على التكنولوجيات الخضراء"، قالت الأمانة العامة للأونكتاد ربيكا غرينسيان. "سيكون لهذه الموجة الجديدة من التغيير التكنولوجي تأثير هائل على الاقتصاد العالمي. ويجب على البلدان النامية أن تستحوذ على المزيد من القيمة التي تخلقها هذه الثورة التكنولوجية لتنمية اقتصاداتها."

وأضافت السيدة غرينسيان: "إن تفويت هذه الموجة التكنولوجية بسبب عدم كفاية الاهتمام بالسياسات أو نقص الاستثمار المستهدف في بناء القدرات سيكون له آثار سلبية طويلة الأمد."

تزايد حجم السوق واتساع الفجوة التقنية

تقدر الأونكتاد أن التقنيات السبعة عشر التي يغطيها التقرير يمكن أن تخلق سوقا تزيد عن 9.5 تريليون دولار بحلول عام 2030 - أي حوالي ثلاثة أضعاف الحجم الحالي للاقتصاد الهندي. ولكن حتى الآن، تغتنم الاقتصادات المتقدمة معظم الفرص، تاركة الاقتصادات النامية متخلفة عن الركب.

قفز إجمالي صادرات التقنيات الخضراء من البلدان المتقدمة من حوالي 60 مليار دولار في عام 2018 إلى أكثر من 156 مليار دولار في عام 2021. وفي الفترة نفسها، ارتفعت الصادرات من الدول النامية من 57 مليار دولار إلى حوالي 75 مليار دولار فقط. ففي غضون ثلاث سنوات، انخفضت حصة البلدان النامية من الصادرات العالمية من أكثر من 48٪ إلى أقل من 33٪.

ويبين تحليل الأونكتاد أنه يجب على البلدان النامية أن تتصرف بسرعة للاستفادة من هذه الفرصة والانتقال إلى مسار إنمائي يؤدي إلى اقتصادات أكثر تنوعا وإنتاجية وقدرة على المنافسة. أظهرت الثورات التكنولوجية السابقة أن المتبنين الأوائل يمكنهم المضي قدما بشكل أسرع وخلق مزايًا دائمة.

البلدان النامية الأقل استعدادا لاستخدام التكنولوجيات الرائدة

ويتضمن التقرير "مؤشر الاستعداد التكنولوجي الرائد" الذي يبين أن عددا قليلا جدا من البلدان النامية لديها القدرات اللازمة للاستفادة من التكنولوجيات الرائدة. وتشمل هذه blockchain والطائرات بدون طيار وتحريز الجينات وتكنولوجيا النانو والطاقة الشمسية.

من المتوقع أن تصل قيمة التقنيات الحدودية الخضراء مثل السيارات الكهربائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر إلى 2.1 تريليون دولار في عام 2030 - أي أربعة أضعاف قيمتها اليوم. يمكن أن ترتفع إيرادات السوق للسيارات الكهربائية خمس مرات لتصل إلى 824 مليار دولار بحلول عام 2030 من قيمة اليوم البالغة 163 مليار دولار.

ويصنف المؤشر 166 دولة استنادا إلى مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمهارات، والبحث والتطوير، والقدرة الصناعية، والتمويل. وتهيمن عليها الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، ولا سيما الولايات المتحدة والسويد وسنغافورة وسويسرا وهولندا.

وعلى الرغم من أن البلدان النامية هي الأقل استعدادا لاستخدام التكنولوجيات الرائدة، فقد أدخلت عدة اقتصادات في آسيا تغييرات هامة في السياسات مكنتها من تحقيق أداء أفضل مما كان متوقعا وفقا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ولا تزال الهند هي الأكثر تفوقا في الأداء، حيث تحتل المرتبة 67 أفضل مما كان متوقعا، تليها الفلبين (أفضل ب 54 مركزا) وفيتنام (أفضل ب 44 مركزا). ويبين المؤشر أن البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي الأقل استعدادا لتسخير التكنولوجيات الحدودية وهي معرضة لخطر فقدان الفرص التكنولوجية الحالية.

هناك حاجة إلى جهود حكومية قوية

وللاستفادة من ثورة التكنولوجيا الخضراء، هناك حاجة إلى سياسات صناعية وابتكارية وسياسات طاقة استباقية تستهدف التكنولوجيات الخضراء في البلدان النامية، كما قالت شاميكاز ن. سيريمان، مديرة شعبة التكنولوجيات واللوجستيات في الأونكتاد. "تحتاج البلدان النامية إلى القدرة والإلحاح في التوصل إلى الاستجابات السياسية الصحيحة."

وأضافت السيدة سيريمان: "في الوقت الذي تستجيب فيه البلدان النامية للأزمات الملحة المترابطة اليوم، فإنها تحتاج أيضا إلى اتخاذ إجراءات استراتيجية طويلة الأجل لبناء الابتكار والقدرات التكنولوجية لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام وزيادة قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية."

ويدعو الأونكتاد الحكومات في البلدان النامية إلى مواصلة السياسات البيئية والعلمية والتكنولوجية والابتكارية والصناعية. ويحثها على إعطاء الأولوية للاستثمار في القطاعات الأكثر مراعاة للبيئة والأكثر تعقيدا، وتقديم حوافز لتحويل الطلب الاستهلاكي نحو سلع أكثر مراعاة للبيئة، وتعزيز الاستثمار في البحث والتطوير.

وينبغي للبلدان النامية أيضا أن تعزز على وجه السرعة المهارات التقنية وأن تزيد الاستثمارات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومعالجة فجوات الربط بين الشركات الصغيرة والكبيرة وبين المناطق الحضرية والريفية.

وجود بيئة تجارية دولية تمكينية أمر بالغ الأهمية

لكن البلدان النامية لا تستطيع الاستفادة من التكنولوجيات الخضراء بمفردها. سيعتمد الكثير من نجاح سياساتها المحلية على التعاون العالمي من خلال التجارة الدولية، الأمر الذي يتطلب إصلاحات لقواعد التجارة الحالية لضمان الاتساق مع اتفاقية باريس لمعالجة تغير المناخ.

ويقول التقرير إن قواعد التجارة الدولية يجب أن تسمح للبلدان النامية بحماية الصناعات الخضراء الناشئة من خلال التعريفات الجمركية والإعانات والمشتريات العامة - بحيث لا تليي الطلب المحلي فحسب، بل تصل أيضا إلى وفورات الحجم التي تجعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة.

كما أن الدعم الدولي لنقل التكنولوجيات الخضراء إلى البلدان النامية أمر بالغ الأهمية. يقترح التقرير تطبيق المبادئ التي تم التذرع بها ضد جائحة COVID-19، عندما سمح لبعض البلدان بإنتاج اللقاحات وتوريدها دون موافقة صاحب البراءة. وهذا من شأنه أن يوفر للمصنعين في البلدان النامية وصولا أسرع إلى التكنولوجيات الخضراء الرئيسية.

وتقول إن التجارة الدولية وقواعد الملكية الفكرية ذات الصلة يجب أن توفر مزيدا من المرونة للبلدان النامية لوضع سياسات صناعية وابتكارية لرعاية صناعاتها الناشئة حتى يمكن أن تظهر قطاعات جديدة للتكنولوجيا الخضراء هناك.

ويدعو التقرير أيضا إلى وضع برنامج دولي لضمان شراء المواد الخضراء القابلة للتداول، وتنسيق بحوث التكنولوجيا الخضراء على المستوى المتعدد الجنسيات، وزيادة الدعم لمراكز الامتياز الإقليمية للتكنولوجيات الخضراء والابتكار، وإنشاء صندوق متعدد الأطراف لتحفيز الابتكارات الخضراء وتعزيز التعاون بين البلدان.

عن الأونكتاد

الأونكتاد هو المؤسسة الرائدة في الأمم المتحدة التي تتعامل مع التجارة والتنمية. وهي هيئة حكومية دولية دائمة أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1964.

الأونكتاد هو جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة ويبلغ عدد أعضائه 195 بلدا، وهي واحدة من أكبر البلدان في منظومة الأمم المتحدة. ويدعم الأونكتاد البلدان النامية في الحصول على فوائد الاقتصاد المعولم على نحو أكثر إنصافا وفعالية.

نحن نقدم التحليل الاقتصادي والتجاري، ونيسر بناء توافق الآراء ونقدم المساعدة الفنية لمساعدة البلدان النامية على استخدام التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا من أجل التنمية الشاملة والمستدامة.